الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

العدد الثالث عشر 13
مـــارس 2022

المشبّه بالمفعول به في استعمال بعض النحويّين

د. فهد بن عبد الله الخلف*

falkhalaf@ksu.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2021/11/04م	تاريخ القبول: 2022/01/12م

الملخّص:

يهدف هذا البحث إلى مناقشة مشروعيّة استعمال النحويّين لتعبير (المشبّه بالمفعول به) الذي يرد في وظيفة التمييز ذاتها، وهي رفع الإبهام عمّا قبله، ولكنّه يختلف عنه في أنّه يرد معرفة، والتمييز يرد نكرة غالبًا، واستقراء استعمالات النحويّين لهذا التعبير الذي ورد في عدّة أبواب نحويّة تصنّف ضمن المنصوبات. وقد خلص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج لعلّ من أهمّها: لا يخضع المشبّه بالمفعول به لشروط صياغة المصطلح العلميّ؛ لأنّه يرد في عدّة أبواب في علم واحد، وقد ورد المشبّه بالمفعول به مرادفًا لعدد من المصطلحات النحويّة مثل: التمييز والحال والاستثناء وغيرها، أي إنّه ليس له مفهوم محدّد. ولعلّ منشأ تعبير المشبه بالمفعول به جاء عند بعض النحويّين مخرجًا مناسبًا لتوجيه إعراب ما لا تنطبق عليه شروط إعراب الأبواب المنصوبة. كما يجدر بالنحويّين أن يتخلّوا عن التوجيه الإعرابيّ النصب على التشبيه بالمفعول به، ويلحقوا شواهده بباب التمييز، فقد أجاز الكوفيّون تعريف التمييز؛ لذا ليس لباب المشبّه بالمفعول به ضرورة.

الكلمات المفتاحيّة: المشبّه بالمفعول به، التمييز، تعبير، رفع الإبهام، منصوبات.

* أستاذ اللسانيّات المساعد - قسم اللغة العربيّة وآدابها - كليّة الآداب - جامعة الملك سعود - المملكة العربيّة السعوديّة.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

The Semi-object in the Use of Some Grammarians

Dr. Fahad Bin Abdullah Al-khalaf*

falkhalaf@ksu.edu.sa

Received date: 04/11/2021	Acceptance date: 12/01/2022

Abstract:

This research aims to discuss the usability of the use of the expression (the semi-object), which comes in the function of *Tameeyz* itself, which is indefinite, but it clarifies what comes before it. The grammarians are classifying it as one of the accusatives. The research concluded with a set of results, the most important of which are: The semi-object is not subject to the conditions for formulating the scientific term; because it is contained in several chapters in one science. The semi-object comes as synonymous to a number of grammatical terms such as: *Tameeyz*, adverb, exception and others; meaning that it does not have a specific concept/term. Perhaps the origin of the expression "semi-object" came to some grammarians as an appropriate way to direct the parsing of what does not apply with the accusative case parsing conditions. It is also necessary for grammarians to abandon the syntactic directive accusative case on semi-object, and rather attach its evidence to the chapter on *Tameeyz*. Accordingly, semi-object can be deleted from Arabic Syntax, because it does not have any special faction.

Keywords: Semi-object, *Tameeys*, Expression, Demystification, Accusatives.

*Assistant Professor of Linguistics, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, King Saud University, Saudi Arabia.

المقدّمة:

يعدّ المشبّه بالمفعول به -بحسب استقراء استعمالات بعض النحويّين له- ملجأً يتمسّكون به في توجيه إعراب معمول الصفة المشبّهة باسم الفاعل المعرفة المنصوب؛ لكيلا يخرموا ما اشترطوه من كون التمييز لا بدّ أن يكون نكرة، وبخاصّة عند نحويّي البصرة كما سيتضح أثناء البحث، وباستقراء إطلاقات النحويّين للمشبّه بالمفعول به نجدّه متعدّدًا في استعمالاته وبخاصّة عند النحويّين المتقدّمين، وهذا ما ينفي عنه عدّه مصطلحًا علميًّا؛ لتعدّد إطلاقاته في علم النحو؛ لذا أصرّ الباحث على تسميته بتعبير المشبّه بالمفعول به لهذا الاعتبار، وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى عدّة مباحث هي: مفهوم تعبير المشبّه بالمفعول به عند النحويّين، وقضيّة جواز تعريف التمييز والشواهد عليه، وعدّ المشبّه بالمفعول تمييزًا، وهل المشبّه بالمفعول به يعدّ مصطلحًا نحويًّا؟

وتتجلّى إشكاليّة هذا البحث في تعدّد إطلاقات بعض النحويّين لتعبير (المشبّه بالمفعول أو المشبّه بالمفعول به) في عدّة أبواب نحويّة ممّا يجعله لا يصلح لِأنْ يكون مصطلحًا نحويًّا، وللجوئهم إليه فيما لا يحقّق شروط إعراب المنصوبات الشهيرة في النحو العربيّ، فهو تعبير يؤتى به لما لا يصلح لغيره من الأسماء المنصوبة، لذا اهتمّ الباحث به، وحاول أن يستقري استعمالاته عند النحويّين؛ ليخلص إلى فهم أعمق لأسباب لجوء النحويّين إليه.

وعليه فإن تساؤلات البحث هي:

الأوّل: هل تعبير المشبّه بالمفعول به يعدّ مصطلحًا نحويًّا؟

الثاني: ما حدود إطلاق النحويّين لتعبير المشبّه بالمفعول به؟

الثالث: ما أهمّ الأبواب التي يستعمل فيها هذا المصطلح عند النحويّين؟

الرابع: لماذا لجأ النحويّون إلى استعمال تعبير المشبّه بالمفعول به؟

الخامس: هل يمكن الاستغناء عن تعبير المشبّه بالمفعول به، ودمج شواهده مع شواهد باب التمييز؟

السادس: ما وجه المشابهة بين المفعول به، وما شُبّه به من أبواب نحويّة أخرى؟

وقد استقرى الباحث استعمالات النحويّين لتعبير (المشبّه بالمفعول به) في مدوّناتهم المشهورة، وغير المشهورة بغية الوصول إلى فهمٍ أعمقَ لتعاطيهم مع هذا التعبير، وصنّفها ضمن قضايا تعين على مقاربة الموضوع، ومناقشة جزئياته التي تندرج تحته، وكان من أهم مقاربات الدراسة: الوصف، والتحليل، والمقارنة.

واقتضت طبيعة هذا البحث الموجز أن يقسّم إلى مقدّمة ومباحث أربعة هي: الأوّل: مفهوم المشبّه بالمفعول به عند النحويّين، والثاني: قضيّة جواز تعريف التمييز والشواهد عليه، وعدّ المشبّه بالمفعول به تمييزًا، والثالث: هل المشبّه بالمفعول به يعدّ مصطلحًا نحويًّا؟ والرابع: ما مقاصد النحويّين في استعمال المشبّه بالمفعول به؟ ثم خاتمة تضمّنت أهمّ النتائج التي توصّل إليها البحث. وسيكون ذلك على النحو الآتي:

المبحث الأوّل: مفهوم المشبّه بالمفعول به عند النحويّين

"هو التمييز إذا وقع معرفة كقولك: الحسن الوجهَ والكريم الأبَ"[1]، يلحظ من تعريف ابن معطٍ، وتمثيله أنّ مصطلح المشبّه بالمفعول به خاصّ عنده بمعمول الصفة المشبهة إذا وقع معرفةً، وأصله التمييز ثمّ تحوّل إلى مشبّه بالمفعول به؛ بسبب تعريفه بعد أن كان نكرة، وفيه أيضًا أنّه لا فرق بين التمييز والمشبّه بالمفعول من حيث الوظيفةُ، بل الفرق بينهما من حيثُ التعريفُ والتنكيرُ.

ولكن باستقراء ورود هذا المصطلح عند النحويّين نلحظ أنّه يرد في أبواب نحويّة أخرى غير باب الصفة المشبهة مثل: باب ظرف المكان المختصّ[2]، وفي باب الإضافة عند الحديث عن مذاهب النحويّين في توجيه نصب كلمة (غدوة) ورد توجيه نصب (غدوة) بأنّها منصوبة على أنّها مشبّهة بالمفعول به[3]، وفي أحد الآراء في توجيه نصب الاسم المنادى أنّه نصب على أنّه شبيه بالمفعول به[4].

ويسمّي ابن بابشاذ، وابن هطيل اليمنيّ كلًّا من أبواب الحال والتمييز والاستثناء وخبر كان واسم إنّ والفعل المضارع: مشبهة بالمفعول به الحقيقيّ[5]، ونقل أبو حيّان الأندلسيّ أنّ خبر كان

نُصِبَ تشبيهًا له بالمفعول، وقال إنّه مذهب سيبويه وأصحابه[6]، ويطلق مصطلح المشبّه بالمفعول على الاسم المعرفة المعمول للفعل اللازم نحو قوله تعالى:

﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ وَلَقَدِ ٱصۡطَفَيۡنَٰهُ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٣٠ ﴾ [البقرة، 130]، فقوله: "نفسه" مشبّه بالمفعول به عند بعض العلماء كما نقل أبو حيّان، والسمين الحلبي[7].

وقد يسمّى أيضًا منصوبُ اسم المفعول مشبّهًا بالمفعول به نحو: الورعُ محمودٌ المقاصدَ[8]. ويطلق الصيمريّ (ت. ق4ه) على إعراب تمييز (نعم وبئس)، وتمييز الصفة المشبهة تعبير المشبّه بالمفعول إذ يقول: "والنكرة المنصوبة بعد نعم مشبّهة بالمفعول؛ لأنّ في (نعم) ضمير فاعل، والفعل إذا اشتغل بفاعله وجب أن ينصب ما بعده"[9].

وقال الصيمريّ أيضًا في باب الصفات المشبّهة باسم الفاعل: الحسن وجهًا بالنصب على التشبيه بالمفعول به[10]، ويلحظ من إطلاق الصيمري هذا أنّه يسمّي التمييز مشبّهًا بالمفعول، فليس عنده المشبّه بالمفعول خاصًا بمعمول الصفة المشبّهة المعرفة. ويقرّر ابن السرّاج (ت316ه) أنّ الحال والتمييز يسميان مشبّهًا بالمفعول بشرط أن يكون العامل فيهما فعلًا حقيقيًّا، وسبب هذا التشبيه بالمفعول أنّهما جاءا بعد تمام الكلام، واستغناء الفاعل بفعله[11].

ويشرح ابن هطيل ذلك بقوله: "وجه المشابهة كون كلّ واحد منها فضلة أو ملحقًا بالفضلة لشبه عامله بالفعل المتعدي"[12]، وقال المنفلوطي: "أمّا شبه المفعول فإمّا في حركته كمنصوبات النواسخ، أعني اسم إنّ وخبر كان وأخواتها ومفعولي ظنّ وأخواتها، وإمّا في صفته، وهو ما كان فضلة بعد تمام الجملة، ووجد ذلك بالاستقراء في ثلاثة: الحال، والتمييز، والمستثنى بإلّا"[13].

ونختم هذا التطواف بإطلاقات بعض علماء النحو تعبير (المشبّه بالمفعول) على مجموعة من الأبواب النحويّة المنصوبة بما اعترض به مجموعة من العلماء على شرعية وجود هذا التعبير (مشبّه

بالمفعول) مثل: زكريا الأنصاريّ (ت٩٢٦هـ) الذي يقول: "مررتُ بزيد الحسن الوجه إذ في رفع الوجه قبح خلوّ الصفة من ضمير الموصوف، وفي نصبه تجوّز بإجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدّي، وفي جرّه تخلّص منهما"[14]، ومثل: شوقي ضيف الذي اعترض على إعراب معمول الصفة المشبّهة المعرفة بقوله: "أن تكون الصفة المشبّهة معرّفة بالألف واللام فتضاف إلى فاعلها مثل: محمّدٌ الحسنُ الفعلِ، وأجاز النحاة أن تنصب الفعل في هذا المثال على التشبيه بالمفعول به، وهو تشبيه خطأ؛ لأنّ فعل الصفة المشبّهة دائمًا فعل لازم، وليس معقولًا أن تصبح هي متعدّية دون فعلها"[15]، ومثل: محمّد محمّد شرّاب الذي يبدو لي أنّه قد اعترض على نصب معمول الصفة المشبّهة المعرفة، ورأى أن يعربه مفعولًا به دون الأخذ بالحسبان اشتقاقها من الفعل اللازم[16].

نستنتج ممّا سبق أنّ تعبير المشبّه بالمفعول به يطلق على جميع المنصوبات التي ورد ذكرها عند بعض النحويّين، وليس خاصّا بمعمول الصفة المشبّهة المعرفة، وأنّ من النحويّين المحقّقين، والدارسين المحدثين (زكريا الأنصاريّ، وشوقي ضيف، ومحمّد محمّد شرّاب) من رفض هذا المصطلح؛ لاشتقاقه من الفعل اللازم الذي فيه زيادة في عمل الفرع (الصفة المشبّهة) على عمل الأصل (الفعل اللازم الذي أخذت منه الصفة المشبهة). ولعلّ السبب الذي جعل بعض النحويّين يسمّي بعض الأبواب النحويّة المنصوبة مشبّهًا بالمفعول به ما أشار إليه المطرّزيّ (ت٦١٠هـ) بقوله:

"واعلم أنّ الرفع علم الفاعليّة، والنصب علم المفعوليّة، والجرّ علم الإضافة"[17]، ويفهم من هذا القول أنّ حالة النصب علمٌ على المنصوبات المتعدّدة من مفاعيل، وغيرها من المنصوبات، ويشرح المطرّزيّ ذلك بقوله: "والمفعول: ما أحدثه الفاعل، أو فعل به، أو فيه، أو له، أو معه، تقول: قمتُ قيامًا، وضربتُ زيدًا، وخرجتُ يومَ الجمعة، وصلّيتُ أمامَ المسجد، وضربتُهُ تأديبًا، وكنتُ وزيدًا"[18].وقال أيضًا: "والمفعول به هو الفارق بين اللازم والمتعدّي، وممّا ألحق به الحال وهي هيئة بيان الفاعل والمفعول، والتمييز نحو: طاب زيدٌ نفسًا، واشتعل الرأسُ شيبًا"[19].

وقد أشار المنفلوطي إلى ذلك أيضًا إذ قال: إنّ الشبه بالمفعول به إمّا أن يكون في الحركة الإعرابيّة نحو: اسم إنّ وأخواتها، والفعل، وخبر كان وأخواتها، ومفعولي ظنّ وأخواتها، وإمّا أن يكون

في الصفة التي يرد عليها الاسم المنصوب، وهي ما عبّر النحويّون عنه بالنصب بعد تمام الكلام، وقد تحدّدت مواضعه بالاستقراء في ثلاثة أبواب نحويّة منصوبة هي: الحال، والتمييز، والاستثناء[20].

وقد يصلح أن يعدّ من أسباب المشابهة أيضًا اشتراك هذه الأسماء المنصوبة بحركة الفتحة الموصوفة بالخفّة عند بعض النحويّين المحدثين، يقول إبراهيم مصطفى: "أمّا الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالّة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن، فهي بمثابة السكون في لغة العامة"[21].

المبحث الثاني: قضيّة جوازتعريف التمييزوالشواهد عليه، وعدّ المشبّه بالمفعول به تمييزًا

ذكر طائفة من النحويّين أنّ التمييز قد ورد معرفة في بعض استعمالات العرب، وهذا قد يجعلنا نُدخل معمول الصفة المشبّهة المعرفة في هذا الباب الذي جاء به السماع، ونقل غير واحد من النحويّين عن علماء مدرسة الكوفة إجازة تعريف التمييز، قال ابن إياز البغداديّ: في نصب معمول الصفة المشبهة المعرفة أنه مشبه بالمفعول به عند البصريّين، وقال إنّ العبدي قد نقل عن أبي عليّ جواز كونه تمييزًا، والألف واللام زائدتان، ثم أورد ابن إياز رأيًا يقضي بأنّ الكوفيّين أعربوا منصوب الصفة المشبّهة المعرفة تمييزًا لجواز تعريف التمييز عندهم[22].

وقد صرّح بعض النحويّين أنّه لا فرق بين المشبّه بالمفعول به، والتمييز من حيث الدلالةُ بل الفرق يكمن في ظاهرتي: التعريف والتنكير فقط مثل: الهوّاري (ت. ق 8ه) الذي قال: لا فرق بين المشبه بالمفعول به، والتمييز إلا بالتعريف[23]، ومثل: ابن عقيل (ت.769ه) الذي قال: "نحو: هو حسنٌ وجهَه، فإنّ فيه ما في: هو حسنٌ وجهًا إلّا التنكير"[24].

يفهم من هذه النصوص أنّه لا فرق بين التمييز، والمشبّه بالمفعول من حيث إزالة الإبهام والغموض، وإنّما الفرق فقط في أنّ التمييز لا يكون إلّا نكرة عند نحويّي البصرة، وأنّ المشبّه بالمفعول يكون معرفة، ويجوز أن يعرب تمييزًا عند نحويّي الكوفة. وبعد ذلك سأنتقل إلى تعامل بعض النحويّين مع النصوص التي وجهوا إعرابها على أنّها مشبّه بالمفعول به، أو تمييز على جواز تعريف التمييز، أو على توجيه زيادة (ال) في التمييز.

قال الفرزدق:

هيهات قد سفهت أمية رأيَها واستجهلت سفهاؤها حلماؤها

فقيل في إعراب (رأيَها) تمييز[25]، وقال ابن هشام في توجيه إعراب (الدماء) في الحديث الشريف "أنّ امرأة كانت تُهَراق الدماء": إنّها تمييز على زيادة أل التعريف[26].

وقالت خرنق بنت هفّان:

النازلين بكلّ معترك والطيّبون معاقدَ الأُزُر

قال ابن السيد البطليوسيّ في توجيه نصب كلمة (معاقد): إنها "منصوبة على التشبيه بالمفعول، والكوفيّون يجيزون نصبها على التمييز؛ لأنّ التمييز عندهم يكون نكرة ومعرفة؛ لجواز الانفصال في المعرفة، ولا يجوز عند البصريّين أن يكون إلا نكرة"[27].

وقال رشيد بن شهاب:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت رضيتَ وطبتَ النفسَ يا بكرُعن عمرو

وجّه البطليوسيّ إعراب كلمة (النفس) في هذا البيت على أنّها تمييز إمّا على زيادة (ال) التعريف وإمّا على جواز تعريف التمييز على رأي مدرسة الكوفة[28]، نلحظ من توجيه بعض النحويّين لهذه الأبيات أنّه يجوز توجيه المنصوب على المشبّه بالمفعول على أنّه تمييز أيضًا بزيادة الألف واللام أو بجواز تعريف التمييز على رأي نحويّي الكوفة كما نُقِلَ عنهم.

ونلحظ أنّ حدّ التمييز عند الأبّذيّ (ت.860هـ) الذي ألّف في مصطلحات النحويّين، لم يُذكر فيه أنّه يجب تنكيره، إذ يقول في حدّه: "هو الاسم المنصوب المفسّر لما انبهم من الذوات"[29].

والذي أميل إليه بعد مناقشة مسألة جواز تعريف التمييز عند الكوفيّين الذي وظّفه بعض النحويّين الذين ألّفوا في توجيه أعاريب بعض شواهد النحويّين أنّه يمكن توجيه إعراب الأسماء المنصوبة المعرفة التي تقع معمولة للصفات المشبّهة بأنّها تمييز، ولا يلزمنا اللجوء إلى حيلة المشبّه

بالمفعول به، وفي إعرابه تمييزًا اقتصاد في عدد التوجيهات الإعرابيّة، فليس يلزم أن يقال: إنّه تمييز إن كان نكرة، وإنّه مشبّه بالمفعول إذا كان معرفة. ثمّ يُفهم من قول الهوّاريّ، وابن عقيل، والأبّذيّ أنّ رفع الإبهام قد يكون بالنكرة والمعرفة، وليس خاصًا بالنكرة.

المبحث الثالث: هل المشبّه بالمفعول به يعدّ مصطلحًا نحويًّا؟

الذي لاحظته أثناء بحثي عن تعريف أو حدّ مصطلح (المشبّه بالمفعول به) أنّه لم تذكره كتب المصطلح النحويّ وحدوده، فقد أهمله الأبّذيّ (ت.860هـ)، والفاكهيّ (ت.972هـ)، فلو كان مصطلحًا نحويًّا معروفًا لما أهملاه، والأمر الثاني أنّه ليس بإطلاق خاصّ على مفهوم نحويّ خاصّ، بل هو متناثر في بعض الأبواب النحويّة كما أشرنا إلى ذلك في تعريفه، فتارة يطلق على التمييز كما عند الصيمريّ، وتارة يطلق على الحال، وتارة يطلق على المنصوبات بعد تمام الكلام، وغيرها؛ لذا فليس له معنًى محدّدٌ يصحّ معه أن يسمّى مصطلحًا علميًّا.

يقول عبد الصبور شاهين: إنّ "من خواصّ المصطلح أنه ذو معنى محدّد لا يدخل فيه الخيال إلا بقدر ما يحقق انتقال اللفظ من المعنى الأصلي إلى المعنى الاصطلاحي في حالة المصطلح المنقول، وقد كان القدماء يستعملون اللفظ الواحد في أداء عدّة معانٍ اصطلاحية تختلف باختلاف العلوم، وهو أمر مقبول حديثًا دون اختلافها أبواب العلم الواحد"[30].

وإطلاقات تعبير المشبّه بالمفعول به مختلفة الدلالات داخل العلم الواحد، وهو النحو. يقول أحمد عبد العظيم عبد الغنيّ: إنّ من أسس صناعة المصطلحات النحويّة أن تكون "موصوفة بالدقّة على نحو يدفع اللبس، ولا يدعو إليه، ينفي الغموض، ولا يستدعيه، يتجافى عن الخلط، ولا يسبّبه، ينأى عن التداخل، ولا يؤدّي إليه"[31]، ويقول عبد الله العبد: "إذا كان المفهوم محدّدًا، وواضحًا فإنّه سيوضع بإزائه مصطلح واحد؛ ليدلّ عليه، ولذلك فإنّه ينبغي للمصطلح في حدود النوع العلميّ الواحد ألّا يتعدّد مدلوله"[32]، ويقول أيضًا: وينبغي للمصطلح أن يكون ثابتًا ومطّردًا، فهو حينما يرد في سياق علميّ يحيل إلى مفهوم واحد فقط، وليس إلى مفاهيمَ عديدةٍ؛ لذا فالمصطلح يرتبط

بمنظومة التصورات التي ينتمي إليها[33]، وهذه الخصائص التي يجب مراعاتها في سكّ المصطلح العلميّ أعني الثبات، والاطّراد، وأحاديّة الإطلاق غائبة عن تعبير المشبّه بالمفعول به.

المبحث الرابع: ما مقاصد النحويّين من استعمال المشبّه بالمفعول به؟

لم يكن إطلاق النحويّين لتعبير المشبّه بالمفعول به عبثًا، بل كان وراءه مقاصدُ اتّضحت للباحث أثناء استقرائه لإطلاقات النحويّين، ومن أهمّ هذه المقاصد حرص النحويّين على المحافظة على اطّراد القواعد والضوابط التي صاغوها لأبواب الأسماء المنصوبة، فلمّا رأوا أنّ منصوب الصفة المشبّهة جاء معرفةً أطلقوا عليه مشبهًا بالمفعول به؛ لأنّهم يرون أنّ التمييز لا يكون إلّا نكرة، ورأوا أنّه لا يجوز إعرابه مفعولًا به؛ لأنّ الصفة المشبّهة مصوغة من الفعل اللازم الذي لا ينصب مفعولًا به.

ومن مقاصدهم عندما أطلقوا المشبّه بالمفعول به على أبواب منصوبة مثل: الحال والتمييز والاستثناء أن يلمحوا إلى أنّ هذه المنصوبات تندرج تحت وصف المنصوب بعد تمام الكلام، وهو خيطٌ ناظم يجمع هذه الأبواب النحوية الثلاثة.

ومن المقاصد أيضًا الإشارة إلى أنّ الإضافة ممتنعة في بعض الأبواب النحوية التي أشبهت المفعول به مثل: باب التمييز الذي يدلّ فيه التنوين على امتناع الإضافة؛ لذا وجب نصب التمييز بعد الأسماء المبهمة المنوّنة.

وهذه المقاصد جعلت وجود المشبّه بالمفعول به مشروعًا عند بعض النحويّين.

الخاتمة:

بعد مناقشة مدلولات تعبير (المشبّه بالمفعول به) في إطلاقات النحويّين له على معمول الصفة المشبّهة المنصوب المعرفة، وفي إطلاقاته على كثير من المنصوبات الشهيرة بمصطلحات أخرى مثل: التمييز، والحال، وخبر إنّ وأخواتها، وخبر كان وأخواتها، والاستثناء، ولفظ غدوة عند بعض النحويّين، وغير هذه الأبواب النحويّة، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمّها:

النتيجة الأولى: توصّل البحث إلى أنّ المشبّه بالمفعول به ليس مصطلحًا نحويًّا؛ لأنّه لا يخضع لشروط صياغة المصطلح العلميّ، فهو متعدد الإطلاقات في أبواب نحويّة متعدّدة، وبخاصة المنصوبات، وتعدّد إطلاقه في العلم الواحد ينفي عنه صفة المصطلح العلميّ.

النتيجة الثانية: لُوحِظَ بالاستقراء لبعض مدوّنات النحويّين أنّ المشبّه بالمفعول به ليس له مفهوم محدّد، وبخاصّة في مدوّنات بعض النحويين المتقدمين، فابن السرّاج يطلق المشبّه بالمفعول به على بابي الحال والتمييز، والصيمري يطلق على تمييز الصفة المشبّهة، وتمييز نعم وبئس تعبير المشبّه بالمفعول، والمنفلوطي يطلق مصطلح المشبّه بالمفعول على ما نُصب بعد تمام الجملة، وهو بالاستقراء عنده يشمل أبواب الحال والتمييز والاستثناء، والمقريّ يرى في توجيه نصب الاسم المنادى أنّه نصب على أنّه شبيه بالمفعول به، ونقل أبو حيّان الأندلسيّ، والسمين الحلبي أنّ معمول الفعل اللازم المنصوب المعرفة ينصب على أنّه مشبّه بالمفعول به، ففي هذا التعدّد في استعمال المشبّه بالمفعول به في عدّة أبواب لا يتّضح حدّ المشبّه بالمفعول به عند النحويّين.

النتيجة الثالثة: يبدو أنّ السبب الذي دعا طائفة من النحويّين إلى استعمال تعبير (المشبّه بالمفعول به) كان احتياجهم إلى توجيه إعرابيّ زائد يُلجَأ إليه عند تعذّر تحقّق شروط النصب في المنصوبات الشهيرة، فقد لُجِئَ إليه في توجيه النصب في معمول الصفة المشبّهة المنصوب المعرفة؛ لأنّ فيه رفعًا للإبهام مثل التمييز، ولكنّه معرفة وقد اشترط البصريّون، ومن تبعهم أن يكون التمييز نكرة.

النتيجة الرابعة: أظهر البحث إمكانيّة الاستغناء عن التوجيه الإعرابيّ المعبّر عنه بالمشبّه بالمفعول به؛ لأنّ وظيفته تتقاطع مع وظيفة التمييز في اشتراكهما في إزالة الإبهام عن الاسم المبهم قبلهما، وقد يعترض على ذلك بأنّ المشبّه بالمفعول به معرفة، والتمييز نكرة، ويمكن الإجابة عن ذلك بأنّ الكوفيّين قد أجازوا تعريف التمييز فيما نقل عنهم، ويمكن الإجابة أيضًا بصنيع بعض العلماء الذين وجّهوا إعراب الأسماء المعرّفة التي وقعت تمييزًا في بعض الشواهد الشعرية وفي حديث وفي آية

وردت الإشارة إليها في متن البحث، وذلك إمّا بجواز تعريف التمييز، وإمّا بالحكم على زيادة الألف واللام فيها. وفي الاستغناء عن التوجيه الإعرابيّ بالمشبّه بالمفعول به اقتصاد لغويّ يتمثّل في تقليل الأوجه الإعرابيّة، وبخاصّة ذات الوظائف الدلاليّة المتشابهة، فهو رافع للإبهام مثل التمييز. وفي استعمال التوجيه الإعرابي المشبّه بالمفعول به خلل من حيث إنّ في الفرع زيادة عن الأصل في العمل، فالصفة المشبّهة مأخوذة من الفعل اللازم الذي لا يعمل النصب، والصفة المشبّهة التي هي الفرع تعمل النصب. ولعلّ فيما ذهب إليه الصيمريّ من عدّ تمييز الصفة المشبّهة، وتمييز نعم وبئس مشبّهًا بالمفعول به ما يجسر الهوّة بين التمييز، والمشبّه بالمفعول به، فكلاهما نكرة عند الصيمريّ، وأيضًا وجّه بعض النحويّين إعراب كلمة (غدوة) على أنّها مشبّه بالمفعول به مع أنّها نكرة، وهذا ما يشجّع على إلغاء تعبير المشبّه بالمفعول به، وإلحاق شواهده بباب التمييز، ويجوز أن يكون التمييز نكرةً ومعرفةً.

النتيجة الخامسة: يبدو أن تعبير المشبّه بالمفعول به لم يتبلور، ولم يستقرّ استعماله عند بعض النحويّين، وهذا واضح من تعدّد إطلاقاته عندهم، فليس استعماله خاصًا بمعمول الصفة المشبّهة المعرفة، بل تجاوزه في الإطلاق على أغلب المنصوبات من الأسماء (الحال والتمييز والاستثناء واسم إنّ وأخواتها وخبر كان وأخواتها ومفعولي ظنّ وأخواتها)، والفعل المضارع المنصوب أيضًا.

النتيجة السادسة: كان سبب المشابهة بين المفعول به، وما شُبِّه به من أبواب نحويّة منصوبة هو إشارة بعض متقدّمي النحويّين إلى أنّ النصب علم على المفعوليّة، وكان وجه الشبه من جهتين هما: الحركة، وهي الفتحة غالبًا، والصفة التي تنتظم بعض المنصوبات، وهي النصب بعد تمام الكلام.

الهوامش والإحالات:

(1) البغدادي، المحصول في شرح الفصول: 1/ 508.

(2) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 88/2.

(3) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 33/3. الزبيديّ، كتاب ائتلاف النصرة: 73.

(4) ينظر المقري، التحفة المكيّة: 36.

(5) ينظر: الزبيديّ، شرح المقدّمة المحسبة: 568، 569. اليمني، شرح المقدّمة المحسبة في النحو الموسوم: 326.

(6) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 116/4. وعدتُ إلى كتاب سيبويه، ولم أجد أنّه يسمّي خبر كان مشبّهًا بالمفعول.

(7) ينظر: أبو حيّان، تفسير البحر المحيط: 565/1. ينظر: الحلبيّ، الدرّ المصون: 122/2.

(8) ينظر: المنفلوطيّ، إعراب التعوُّذ والفاتحة: 227، 228.

(9) الصيمريّ، التبصرة والتذكرة: 275/2.

(10) ينظر: نفسه: 231/1.

(11) ينظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو: 213/1.

(12) اليمني، شرح المقدمة المحسبة: 327.

(13) المنفلوطيّ، إعراب التعوُّذ والفاتحة: 155.

(14) الأنصاريّ، الدرر السنية: 673/2.

(15) ضيف، تجديد النحو: 227.

(16) ينظر: شرّاب، معجم الشوارد: 567.

(17) المطرّزيّ، المغرب في ترتيب المعرب: 408/2.

(18) نفسه، الصفحة نفسها.

(19) نفسه، الصفحة نفسها.

(20) المنفلوطيّ، إعراب التعوُّذ والفاتحة: 155.

(21) مصطفى، إحياء النحو: 55.

(22) البغدادي، قواعد المطارحة: 204، 205.

(23) ينظر: الهوّاري، شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي: 3/ 4، 5.

(24) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد: 45/2.

(25) الموصلي، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: 18، 19.

(26) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 574.

(27) البطليوسي، كتاب شرح أبيات الجمل: 13.

(28) نفسه: 243.

(29) الأبذي، حدود النحو: 84.

(30) شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية: 122.

(31) عبد الغني، المصطلح النحوي: 3.

(32) العبد، المصطلح اللساني العربي: 32.

(33) نفسه: 35.

قائمة المصادروالمراجع:

1) الأبّذي، أحمد بن محمّد بن محمّد بن عبدالرحمن، حدود النحو، تحقيق: خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2008م.

2) الأنصاريّ، زكريا بن محمّد، الدرر السنية حاشية على شرح الخلاصة، تحقيق: وليد بن أحمد الحسين، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2011م.

3) البطليوسيّ، عبدالله بن محمّد بن السيد، كتاب شرح أبيات الجمل، تحقيق: عبدالله الناصير، دار علاء الدين، دمشق، ط1، 2000م.

4) البغداديّ، ابن إياز، قواعد المطارحة، تحقيق: عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2011م.

5) البغداديّ، ابن إياز، المحصول في شرح الفصول، تحقيق: شريف النجّار، دار عمّار، عمّان، ط1، 2010م.

6) الحلبيّ، أحمد بن يوسف، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت.

7) أبو حيّان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت.

8) أبو حيّان، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ط، 2010م.

9) الزبيديّ، أحمد بن عثمان، شرح المقدّمة المحسبة، تحقيق: سعود الخنين، الصولتية للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2015م.

10) الزبيديّ، عبداللطيف، كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابيّ، عالم الكتب، بيروت، ط2، 2007م.

11) ابن السرّاج، محمّد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 2015م.

12) شاهين، عبدالصبور، العربيّة لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام، القاهرة، ط3، 1986م.

13) شرّاب، محمّد محمّد حسن، معجم الشوارد النحويّة والفرائد اللغويّة، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1990م.

14) الصيمريّ، عبدالله بن عليّ، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط1، 1982م.

15) ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط6، 2013م.

16) عبدالغني، أحمد عبدالعظيم، المصطلح النحوي - دراسة نقديّة تحليليّة، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ط، 2014م.

17) العبد، عبدالله محمّد، المصطلح اللساني العربي وقضية السيرورة، اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2011م.

18) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط2، 2009م.

19) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد شرح التسهيل لابن عقيل، تحقيق: محمّد بن يوسف القاضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2016م.

20) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، د.ط، 2014م.

21) المطرّزيّ، ناصر الدين، المغرب في ترتيب المعرب، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، د.ط، د.ت.

22) المقري، شهاب الدين أحمد، التحفة المكيّة في شرح الأرجوزة الألفية، تحقيق: جمال عمراوي الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2015م.

23) المنفلوطيّ، وليّ الدين أبو عبدالله، إعراب التعوُّذ والفاتحة، تحقيق: إبراهيم الحندود، نادي القصيم الأدبيّ، بريدة، ط1، 2018م.

24) الموصليّ، ابن عدلان، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1988م.

25) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار اللباب، إسطنبول، ط2، 2018م.

26) الهوّاري، محمّد بن أحمد بن عليّ، شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسيّ، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1، 2014م.

27) اليمني، علي بن محمد، شرح المقدّمة المحسبة في النحو الموسوم: عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم، تحقيق: شريف النجار، دار عمّار، عمّان، ط1، 2008م.